محضر اجتماع لجنة المراجعة

لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

المنعقد بتاريخ 2021/6/30

انه فى يوم الاربعاء الموافق 2021/6/30 فى تمام الساعة الثالثة مساءاً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضرالاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / رفيق ريموند المديرالمالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2021/4/14
2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
3- القوائم المالية للشركة فى 2021/3/31

وفي بداية الجلسة هنأت لجنة المراجعة الدكتور وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب علي الانجاز الذي تحقق في ابرام عقد اتفاق مع صندوق الاستثمار الروسي المباشر الذي يروج لانتاج لقاح (سبنوتيك 7) وشركة مينا فارم للأدوية و شركة بروبيجين احدي الشركات التابعة لمينا فارم في المانيا لانتاج لقاح (سبنوتيك 7) والمعتمد من هيئة الدواء المصرية وسيتم الانتاج في مصر بطاقة في حدود 40 مليون جرعة سنويا ورئيس الصندوق الروسي يؤكد ا هذه اول شراكة لصندوق الاستثمار الروسي المباشر في الشرق الاوسط وسيتم البدء فورا في نقل التكنولوجيا الخاصة بانتاج هذا اللقاح ومن المتوقع ان يتم البدء في الانتاج

في الربع الاخير من العام الجاري 2021 و شكرا مره ثانية للدكتور وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب علي هذا الانجاز الكبير

هذا وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2021/4/14

عرض الدكتور/ عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ2021/4/14وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرارالتالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2021/4/14

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علما بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- لازالت الشركة متجهه في تخفيض التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل وزيادة القروض طويلة الاجل وهذا في حد ذاته امر جيد ولكن يجب استخدام القروض في الغرض المخصصه من اجله شراء الات و معدات واقامة الانشاءات الخاصة بالمصانع فقط دون اي استخدام اخر كالاحتفاظ بها في صورة نقدية او زيادة ارصدة المخزون و خلافة وقد زادت القروض طويلة الاجل خلال الربع الاول من عام 2021 بنحو 74.3 مليون جنيه وانخفضت التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل خلال الربع الاول من عام 2021 بنحو 17.2 مليون جنيه المحصله في النهاية انه خلال الربع الاول من عام 2021 زادت التمويلات من البنوك بنحو 57.1 مليون جنيه مما سيؤثر بالتالي علي زيادة اعباء التمويل وبالتالي التاثير علي ربحية الشركة و المطلوب ايضاح الاغراض التي استخدمت فيها هذه القروض طويلة الاجل والتي بلغ رصيدها في 2021/3/31 203 مليون جنيه

- الاصرار علي ضم ارباح الفترة الي الارباح المرحلة في قائمة المركز المالي دون مبرر والمطلوب ايضاح كتابي من مراقب الحسابات علي ذلك واين مبدأ الافصاح و الشفافية حيث ان ما يضاف الي الارباح المرحلة يكون بقرار من الجمعية العمومية العادية علي ذلك والتي تعتمد الميزانية العمومية وحساب توزيع الارباح وقد سبق لنا ان اظهرنا هذه الملاحظة اكثر من مره فهل لم تعرض علي مراقب الحسابات فيبدي رايه عليها وهذا امر مستغرب

ثالثا: القوائم المالية للشركة فى 2021/3/31

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة فى 2021/3/31 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلى

1- حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها 526.8 مليون جنية خلال الربع الاول من عام 2021 بزيادة قدرها نحو 130.1 مليون جنية عن مبيعات نفس الفترة من عام 2020 والبالغ قدرها نحو 396.7 مليون جنيه و بنسبة زيادة قدرها 32.8 % وهذا امر جيد

2- بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 68.2% خلال خلال الربع الاول من عام 2021 بينما كانت نسبتها 68.5% خلال نفس الفترة من عام 2020 اي في حدود نفس النسبة و بفارق 0.3%

3- حققت الشركة صافي ربح بلغ قدره نحو 57.9 مليون جنيه خلال خلال الربع الاول من عام 2021 بزياده قدرها نحو39.5 مليون جنيه عن صافي الربح المحقق لنفس الفترة من عام 2020 وهذا امر جيد للغايه تشكر عليه ادارة الشركة اي ان الزيادة في صافي الربح المحقق خلال الربع الاول من عام 2021 يمثل ثلاثة امثال الربح المحقق لنفس الفترة من عام 2020 وترجع تلك الزيادة بصفة اساسية الي ما يلي :

- زيادة في قيمة المبيعات بنحو 130.1 مليون جنية وانخفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات بنسبة 0.3 % مما ادي الي ان مجمل الربح قد بلغ نحو 167.2 مليون جنيه في 2021/3/31 بزيادة قدرها نحو 42.4 مليون جنيه عن مجمل الربح المحقق في 2020/3/31 والبالغ 124.8 مليون جنيه
- زيادة المصروفات البيعية و التسويقية 7.9 مليون جنيه
- زيادة في الايرادات التمويلية بنحو 4.4 مليون جنيه
- انخفاض في مصروفات البحث و التطوير 0.5 مليون جنيه
- زيادة في المصروفات التمويلية 1.5 مليون جنيه
- انخفاض في المخصصات المكونة 12.5 مليون جنيه
- زيادة في ضريبة الدخل 11 مليون جنيه

4- تنفيذا لسياسة التوسعات التى تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال الربع الاول من عام 2021 نحو 64 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة

نحو 356.2 مليون جنية يخصم المحول الي الاصول الثابتة خلال الفترة نحو 6 مليون جنية والمحول الي المصروفات نحو 768 الف جنيه ليصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2021/3/31 نحو 413.5 مليون جنيه

5- بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض فى 2021/3/31 نحو 328 مليون جنية مقابل نحو 330.3 مليون جنية في 2020/12/31 وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة والقائمين علي التحصيل حيث يتضح من ذلك ان الشركة حصلت قيمة مبيعاتها بالكامل خلال الربع الاول من عام 2021 والبالغ قدرها نحو 526.8 مليون جنية بالضافة الي 2.3 مليون جنية من رصيد العملاء المستحق للشركة ولازالت اللجنة توصي بتنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق ذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تاثر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة

6- لازالت الشركة تحتفظ بقدر كبير من العملات الاجنبية ضمن ارصدتها النقدية و التي بلغت نحو 291.7 مليون جنية في 2021/3/31 منها عملات اجنبية بما يعادل نحو 283.8 مليون جنيه وقد كان رصيد النقدية في 2020/12/31 نحو 279.2 مليون جنيه منها عملات اجنبية بما يعادل نحو 271.1 مليون جنيه اي ان رصيد النقدية زاد خلال الربع الاول من عام 2021 بنحو 12.5 مليون جنيه دون مبرر لذلك ومع ذلك فان لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد النقدية من العملات الاجنبية المحتفظ بها في حدود ما يعادل 100 مليون جنيه حيث ان سياسة البنك المركزي تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد كما ان تخفيض رصيد النقدية المحتفظ بها يؤدي الي تخفيض اعباء التمويل بلا شك مما يحسن من ربحية الشركة

7- بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية و القروض متوسطة و طويلة الاجل نحو 873.4 مليون جنيه(تسهيلات الائتمانية 670.4 مليون جنية و قروض متوسطة و طويلة الاجل 203 مليون جنية) كما سبق ان اوضحنا في البند ثانيا من هذا التقريروالمحصلة في النهاية ان التسهيلات الائتمانية و القروض زادت خلال الربع الاول من عام 2021 بنحو 57.1 مليون جنيه وما هو المبرر لذلك وفيما استخدمت القروض البالغ قدرها 203 مليون جنيه في 2021/3/31وقد بلغت اعباء التمويل التي تحملتها الشركة خلال الربع الاول من عام 2021 نحو 23 مليون جنيه معني ذلك ان الشركة قد تتحمل اعباء تمويل خلال عام 2021 قد تصل الي نحو 80 مليون جنيه وهذا رقم كبير جدا وكأننا نعمل لصالح البنوك ويمكن تخفيض هذا الرقم الي النصف لو ان الشركة خفضت القروض و التسهيلات الائتمانية استفادة من رصيد النقدية الكبير جدا التي تحتفظ به وكذا تحصيل جانب

كبيرمن المديونية التي لدي العملاء و كذا تخفيض رصيد المخزون من مواد التعبئة و التغليف الي الحد الامثل وهذا ما نامله من ادارة الشئون المالية والادارات المرتبطة بها

8- بمتابعة ارصدة المخزون في 2021/3/31 تبين ما يلي:

- اخذت الشركة بتوصياتنا السابقة بان يكون رصيد المخزون من المواد الخام ما يمثل احتياجات 3 اشهروهذا ما تم بالفعل حيث بلغ رصيد المخزون من المواد الخام في 2021/3/31 نحو 247.565 مليون جنيه يمثل احتياجات 2.96 شهراي ثلاثة اشهروهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة اما فيما يتعلق بمواد التعبئة والتغليف فان رصيدها في 2021/3/31 قد بلغ 90.850 مليون جنيه يمثل احتياجات 6.5 شهراي ان رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف يزيد عن الحد الامثل ب 3.5 شهراي بما قيمته 48.5 مليون جنيه مما له اثار سلبية علي اعباء التمويل وبالتالي علي ربحية الشركة هذا من جهه و من حهه اخري وهي الاهم و الاخطر ان هذا الرصيد من مواد التعبئة والتغليف يشتمل علي اصناف يجب اعدامها تقدر قيمتها نحو 7.366 مليون جنيه واصناف بطيئة الحركة تستخدم مرة واحدة في العام تقدر قيمتها نحو 6.653 مليون جنيه ويجب اتخاذ الاجراءات الادارية و المحاسبية في هذا الشان و ما ينعكس ذلك علي المركز المالي و ربحية الشركة

- بلغ رصيد المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل ما قيمته نحو 216.2 مليون جنيه في 2021/3/31 تمثل 1.8 شهر من تكلفة المبيعات وهو في حدود الحد الامثل والذي يقدر 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

و لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف في حدود احتياجات 3 اشهرو رصيد الانتاج التام و تحت التشغيل في حدود 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معاييرالمحاسبة المصرية وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة فى 2021/3/31 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

1- عرض القوائم المالية للشركة فى 2021/3/31 على مجلس الادارة للاعتماد
2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة
3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
4- العمل على زيادة تصديرمنتجات الشركة للخارج
5- يجب ان لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر وان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في حدود شهر ونصف فقط من تكلفة المبيعات وان لا يزيد رصيد النقدية عن 100 مليون جنيه او ما يعادلها من العملات الاجنبية

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنه بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

البير سامى	عمرو الشبراويشى
مقرر اللجنة	رئيس اللجنة